الأمم المتحدة

A/64/PV.114

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **١١٤**

الثلاثاء ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إعلان نتائج انتخابات رؤساء اللجان الرئيسية

الرئيس: قبل مواصلة العمل، أود أن أدلي بإعلان بشأن عضوية مكتب الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

ويتذكر الأعضاء أنه فيما يتعلق بالدورة الخامسة والستين، تم انتخاب الرئيس، والنواب الـ ٢١ للرئيس، ورؤساء اللجنة الأولى، ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، واللجان الثانية والخامسة والسادسة في يوم ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وأرجئ انتخاب رئيس اللجنة الثالثة إلى وقت لاحق. كما أن الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة، الذي عُين رئيساً للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، قد أنهى منذ ذلك الحين مدة خدمته في نيويورك.

وأود أن أبلغ الأعضاء الآن أنه في يوم ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، انتخب صاحب السعادة تشيتساكا تشيبازيوا (زمبابوي)، وصاحب السعادة ميشيل تومو مونثي (الكاميرون)، على التوالي، رئيسين للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، واللجنة الثالثة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وبالتالي فهما عضوان في مكتب الجمعية لتلك الدورة.

وأهنئ رئيس لجنة الشؤون السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ورئيس اللجنة الثالثة على انتخابهما.

وبانتخاب رؤساء اللجان الرئيسية الست والنواب الـ ٢١ لرئيس الجمعية العامة لدورتها الخامسة والستين، تكون هيئة مكتب الجمعية العامة لدورتها الخامسة والستين قد تم تشكيلها بالكامل وفقا للمادة ٣٨ من النظام الداخلي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

10-50021 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البند ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى للإطلاق الرسمي لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

الرئيس: تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ١٠٤ من جدول الأعمال، المعنون ”منع الجريمة والعدالة الجنائية“، لإعطاء الانطلاقة الرسمية لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٤. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اتخذت في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ القرار ٢٩٣/٦٤، الذي تضمن الخطة العالمية كمرفق له.

ويتألف الاجتماع الرفيع المستوى الذي نعقده اليوم من هذه الجلسة العامة الرسمية وجزء غير رسمي يعقد مباشرة بعد رفع الجلسة. واسمحوا لي الآن بأي أدلي ببعض الملاحظات الاستهلالية.

نجتمع اليوم هنا لإعطاء الانطلاقة لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. وقد اعتمدت الجمعية العامة خطة العمل في قرارها ٢٩٣/٦٤ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، عقب عملية تشاورية واسعة النطاق. وأود أن أجدد شكري لميسري هذه العملية، وهما الممثل الدائم للرأس الأخضر والممثل الدائم للبرتغال، على ما بذلاه من جهود لتيسير العملية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إسهامهما في إثراء هذا الموضوع.

تهدف خطة العمل إلى تعزيز العمل المتضافر للدفاع عن الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن بين هذه الحقوق حق جميع البشر في أن يولدوا أحرارا وحقهم في عدم التعرض للاسترقاق أو الاستعباد. ويؤكد الإعلان أن الرق وتجارة الرق محظوران بجميع أشكالهما. لذلك يجب أن نضع الوفاء بهذه الالتزامات في صدارة جدول أعمال المجتمع الدولي، إذا أردنا حماية سكان العالم، ولا سيما الفقراء وأشد الناس ضعفا، من الاتجار بالبشر، الذي بات يشكل عبودية العصر الحديث.

وباعتماد خطة العمل عقدت الحكومات العزم على اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع الاتجار بالبشر وحماية الضحايا ومساعدتهم ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم ذات الصلة وتعزيز الشراكات فيما بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك وسائط الإعلام. ووافقت الحكومات أيضا على الترويج للصكوك الدولية القائمة المتعلقة بالاتجار بالبشر والنظر في التصديق عليها، واعتماد خطة العمل نهجا يرتكز على حقوق الإنسان والجهود المبذولة لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته، وتوخي تعميم مراعاة مسألة الاتجار بالبشر في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها الأوسع نطاقا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة والتعليم والكوارث الطبيعة والتعمير بعد انتهاء النزاع. وفي سبيل مساعدة الضحايا، تنشئ خطة العمل صندوقا استئمانيا للأمم المتحدة للتبرعات لضحايا الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، أشجع الدول الأعضاء على المساهمة بسخاء في هذا الصندوق. وأحث الحكومات أيضا على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة عدم معاقبة الضحايا على تعرضهم للاتجار وحماية خصوصيتهم وهويتهم وسلامتهم.

أود أن أشيد بجميع الدول الأعضاء على ما تبذله من جهود وما تبديه من التزام بالتصدي لهذه المسألة العاجلة. وأدعو جميع الأمم وأفراد المجتمع المدني إلى العمل معا لتنفيذ هذه الخطة.

إن الاختطاف والإكراه والاتجار بالبشر عبر الحدود الوطنية والدولية وإجبار النساء والأطفال على الخضوع للاستغلال الجنسي والعبودية كلها ممارسات يجب ألا نقبل بحدوثها في عالم اليوم. وبازدهار هذه الجرائم البشعة يتعرض آلاف الرجال والنساء والأطفال لسلب سلامتهم وحريتهم وكرامتهم. فالاتجار بالبشر يدمر الأسر ويمزق المجتمعات المحلية ولا يمكن، ونحن ننظر إلى هذه الفظائع بعين فاحصة للتاريخ، أن نسمح باستحضار هذه الحقبة من التاريخ كفصل كان فيه المجتمع الدولي على بينة مما كان يقع لكنه آثر عدم التدخل لوقف تلك الممارسات.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم لإطلاق خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتشكل خطة العمل هذه نداء مدويا؛ ووجود الجميع في هذه القاعة دليل على تأييدها الواسع النطاق.

وأشكر الميسرين – وهما الممثلان الدائمان للبرتغال والرأس الأخضر – ورئيس الجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء التي عملت بجدية لبناء توافق الآراء. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، أعرب عن تقديري لمبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، ولمنتدى فيينا ولحملة بلو هارت ولسفرائنا للنوايا الحسنة. واضطلع بدور أيضا تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن الاتجار بالأشخاص وكتيبات وأدلة مكافحة الاتجار والأفلام الوثائقية والإعلام العام والمساعدة الفنية. وأشكر جميع من شاركوا على التزامهم وعملهم الجدي.

والاتجار بالبشر من ضمن أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان. وهو عبودية العصر الحديث. وفي كل عام، يتعرض آلاف الأشخاص، وبشكل رئيسي النساء والأطفال، للاستغلال من جانب المجرمين الذي يستخدمونهم للسخرة أو تجارة الجنس. وليس هناك أي بلد بمنأى عن ذلك. فجميع البلدان تقريبا تشارك، إما كمصدر للاتجار بالأشخاص أو نقاط عبور أو مقصد.

وقبل عشرة أعوام، دعا المجتمع الدولي بقوة إلى مكافحة الاتجار بالبشر حينما اعتمدت الجمعية العامة بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (القرار ٥٥/٢٥، المرفق الثاني). ومنذ ذلك الوقت، اتخذت الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني خطوات لوقف هذه الجريمة البشعة ضد الكرامة الإنسانية، التي تشعرنا جميعا بالعار. ولكن حتى ذلك غير كاف. ولإنهاء الاتجار بالبشر بجميع أشكاله، علينا أن نتخذ نهجا مشتركا ومنسقا ومتسقا في جميع أرجاء العالم.

إن خطة العمل العالمية ستساعدنا على بلوغ ذلك الهدف تحديدا. فهي تبني على بروتوكول الأمم المتحدة لمنع الاتجار بالبشر، وهي ستعزز البروتوكول. وهي ستشرك الحكومات ونظم العدالة الجنائية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام والمواطنين المهتمين. وبموجب الخطة، ستصبح مكافحة الاتجار بالبشر جزءا من برامج الأمم المتحدة وسياستها الإنمائية والأمنية الأوسع نطاقا.

ومن بين أهم عناصر الخطة إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار، لا سيما النساء والأطفال. كما يستهدف الصندوق مساعدة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على توفير الحماية لهؤلاء الأشخاص الضعفاء ودعم تعافيهم الجسدي والنفسي والاجتماعي. فبعد أن تعرضوا للاستغلال والإيذاء، ينبغي ألا تتم معاقبتهم أيضا.

وأحث الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمحسنين على المساهمة بسخاء في هذا الصندوق. كما أحثهم على تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان التي تدعم مكافحة الاتجار ولكنها تفتقر للموارد المالية والخبرة. وغالبا ما تكون هذه البلدان مصدر الاتجار بالبشر، ولذلك فإن احتياجاتها ملحة على نحو خاص.

كما تشدد خطة العمل على الأهمية البالغة لتعزيز البحوث وجمع البيانات بشأن جريمة الاتجار بالبشر وتحليلها. ويجب أن نحسن معرفتنا وفهمنا لهذه الجريمة إذا ما أردنا اتخاذ قرارات سليمة متعلقة بالسياسات العامة وإجراء تدخلات مستهدفة.

وتعزز خطة العمل العالمية ثلاثة مجالات: منع الاتجار بالبشر، ومحاكمة المجرمين، وحماية الضحايا. كما تعزز مجالا رابعا يكتسي أهمية حاسمة: أي الشراكة. والسبيل الوحيد لإنهاء الاتجار هو العمل معا، في شراكات بين الدول وداخل المناطق، وفي شراكات داخل الأمم المتحدة في إطار فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ويكمن أكبر تحد تواجهه خطة العمل العالمية في خفض أعداد الأشخاص المعرضين للاتجار بالبشر. ويتمثل السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف في العمل في مجالي حقوق الإنسان والتنمية. وهذا الأمر يسلط الضوء على الأهمية الحاسمة للأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة الذي سيعقد في الشهر القادم هنا في نيويورك. والتقدم الذي نحرزه في مجالات تمكين المرأة ومكافحة التمييز والحد من الفقر والحفاظ على صحة الأطفال وإبقائهم خارج مناطق الصراع يساعدنا أيضا على إنهاء الاتجار بالبشر واستغلالهم.

غير أنه بينما أتكلم، يعيش آلاف الأشخاص مُستَعبدين. وهم بحاجة لمساعدتنا الآن. وبخطة العمل العالمية هاته، نكون قد أعلنا عن التزامنا الثابت بوقف الاتجار بالبشر. وأشكر الأعضاء على دعمهم وأحثهم على ترجمة خطة العمل إلى إجراءات.

الرئيس: أشكر الأمين العام على بيانه.

أود أن أذكّر الأعضاء بأن الجزء غير الرسمي سيُعقد مباشرة بعد رفع هذه الجلسة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.